OCP POLICY CENTER
THINK · STIMULATE · BRIDGE

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES
DIRECTION DES ETUDES ET DES PRÉVISIONS FINANCIÈRES

ملخص كتاب: *"المساواة بين الجنسين، السياسات العمومية، والنمو الاقتصادي في المغرب"*

من إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة المالية ومركز الدراسات والأبحاث للمركز الشريف للفوسفاط OCP Policy Center

رغبة منهما في المساهمة في إغناء النقاش الحالي الوطني والدولي حول الاعتراف بدور المرأة في خلق الثروة الوطنية، وقعت كل من مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة المالية، ومركز الدراسات والأبحاث OCP Policy Center، على شراكة لإعداد كتاب حول المساواة بين الجنسين، والسياسات العمومية والنمو الاقتصادي في المغرب.

هذا الكتاب هو ثمرة تفكير ثنائي غني حول قضايا إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية أطلقته فرق مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة المالية ومركز الدراسات والأبحاث OCP Policy Center بدعم من بيير ريتشارد أجينور، وهو أستاذ بجامعة مانشستر في بريطانيا، وباحث زائر في مركز الدراسات والأبحاث OCP Policy Center.

يقدم الكتاب، في الفصل الأول، تشخيصا شاملا لتطور أوجه اللامساواة بين الجنسين في المغرب. فالمعرفة الجيدة للتباينات والفوارق في العلاقات بين الرجل والمرأة في ما يخص الحصول على العمل، والتعليم،

والصحة، والبنية التحتية، تبقى ضرورية للإحاطة بجميع أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

وهكذا، يسجل أن مشاركة المرأة المغربية في الحياة النشيطة تبقى محدودة. فنسبة النساء النشيطات هي 25.3٪ في 2014 (كانت تقدر ب 30٪ في 1999) مقابل 72.4٪ للرجال، أي بفارق يتجاوز 47 نقطة بينهما. ومن جهة أخرى، يتم تشغيل النساء أساسا في القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة لتولي وظائف تتطلب مهارات محدودة، وأجورا منخفضة. كما أن الفوارق بين نشاط المرأة والرجل تبقى أكبر في المناطق الحضرية، حيث أن نسبة نشاط الرجال تفوق بثلاث مرات نسبة نشاط النساء، وتفوق هذه النسبة أكثر من الضعف في المجال القروي.

ولهذا، فإن النساء الحضريات، وخاصة حاملات الشواهد العليا، يعانين أكثر من البطالة، حيث بلغ معدل نسبة البطالة 22.8٪ ما بين عامي 1999 و 2014 ، في مقابل 14.9٪ للرجال، أي أن الفارق يقارب 8 نقاط. وفي الوسط القروي، تعاني النساء بالخصوص من التمييز في الحصول على عمل مقابل أجر (73.6٪ من النساء القرويات النشيطات في 2013 لديهن وضعية مساعدة عائلية أو متدربة بدون أجر). ومن جهة أخرى، ورغم تراجع التفاوتات في الأجور بين الرجال والنساء عندما تكون لديهم نفس المستويات الأكاديمية والخبرات المهنية، فإن هذه التفاوتات ما تزال قائمة. بحيث أن النساء يحصلن على أجور تقل بحوالي 17٪ عن أجور الرجال.

أما فيما يخص التعليم، فقد تم إحراز تقدم، لكن ما تزال هناك تحديات هامة ينبغي رفعها على مستوى نسبة الهدر المدرسي والأمية التي تبقى مرتفعة خاصة وسط الفتيات القرويات. كما تحسنت، وبشكل كبير، ظروف الحصول على الخدمات الصحية خلال العقدين الأخيرين في مجال الصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل، إلا أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لمواصلة تخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال عند الولادة الذي يبقى مرتفعا في المناطق القروية.

أما في ما يتعلق بالحصول على سكن لائق، وعلى البنيات التحتية الأساسية، فقد مكنت الجهود المبذولة لضمان عرض مناسب وفي متناول كل الفئات الاجتماعية والاقتصادية، في أفق تحسين ظروف عيش

المواطنات والمواطنين، من الحد من عزلة المناطق القروية، ومن الزيادة في نسبة توفير المياه الصالحة للشرب للأسر القروية، ومن تحسين فرص الحصول على السكن.

واستنادا إلى دراسة الإحصائيات الوطنية الخاصة بميزانية الوقت، يقدم الفصل الثاني من الكتاب معلومات إضافية عن تحليل المحددات الرئيسية لعدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص الاقتصادية. وهكذا، تفيد بيانات الإحصاء الوطني حول ميزانية الوقت (2012/2011 ENBT) بوجود توزيع غير عادل للعمل المنزلي بين الجنسين. فالنساء يقضين في الوقت المخصص للأنشطة المنزلية ما يعادل سبع مرات نفس الوقت الذي يخصصه الرجال. ومن جهة أخرى، تظهر الدراسة ضعف نسبة مشاركة الإناث في الحياة المهنية مقارنة مع الرجال الذين يقضون أربع مرات أكثر في الوقت المخصص للأنشطة المهنية.

وبموازاة ذلك، يشكل الجمع بين العمل المنزلي والعمل المهني عبئا أكبر بالنسبة للمرأة العاملة مقارنة مع المرأة ربة منزل (ويقدر ب 9 ساعات و 3 دقائق، مقابل 6 ساعات ودقيقتين)، وذلك خلافا للرجل الذي لا يخضع وقت عمله المنزلي لتغييرات كبيرة بغض النظر عن نوعية عمله (42 دقيقة للرجل العامل و 48 دقيقة للرجل العاطل). وإذا أخذنا في الاعتبار هذه العناصر، فإن تقييم العمل المنزلي للمرأة (من سن 15 فأكثر) يكشف عن مساهمتها في الثروة الوطنية (أي الناتج الداخلي الإجمالي في 2012) بنسبة 39.7٪ وذلك إذا ما احتسبنا قيمة ساعات عملها بناء على الحد الأدنى للأجور، كما تساهم بنسبة 49.3٪ إذا ما احتسبنا قيمة ساعات عملها بناء على متوسط الأجور كما تحدده المحاسبة الوطنية.

وفي نفس سياق تحليل مشاركة المرأة في سوق العمل، يتناول الفصل الثالث، بشكل أكثر خصوصية، محددات نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بناء على مقاربتين تجريبيتين تكميليتين. المقاربة الأولى تندرج في إطار مناهج السلاسل الزمنية، وتحيل على نموذج لتصحيح الأخطاء يطبق على المعطيات المجمعة على المستوى الوطني، أما المنهجية الثانية فتنبني على تراجع عبر مقطع عرضاني يطبق على معطيات ميكرو اقتصادية مأخوذة من الإحصاء الخاص بمستوى عيش الأسر.

وتشير نتائج المقاربة الأولى إلى أن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بالمغرب تتأثر بمستوى التحول البنيوي للاقتصاد الوطني الذي لا يقدم ما يكفي من فرص العمل المناسبة للمرأة وذلك بموازاة غلبة قطاعات توفر يد عاملة كثيرة ولكن بمهارات متدنية مثل الفلاحة والنسيج والجلد، وهو ما يحد من إندماج النساء حاملات الشواهد في الوسط المهني. ويفسر مسلسل هذا التحول، جزئيا، العلاقة المحدودة بين مستويات التعليم الثانوي والعالي للنساء، وبين مشاركتهن في سوق العمل.

وتظهر النتائج أيضا الأثر السلبي للتمدن على مشاركة المرأة في سوق الشغل، وهو ما يمكن إرجاعه، من جهة، إلى عدم التوافق بين مهارات المرأة القروية التي تهاجر إلى المدن، وبين فرص العمل في الوسط الحضري. ويمكن إرجاعه، من جهة ثانية، إلى نوعية مسلسل التحضر الذي يدعو، على الأرجح، إلى ضرورة مواصلة الجهود لتقوية مستوى البنيات التحتية، وخدمات النقل والأمن في الوسط الحضري، وهي كلها عوامل يمكن أن تمنع المرأة من المشاركة في سوق الشغل. وفيما يتعلق بالجانب الديمغرافي، يتبين أن الخصوبة ونسبة إعالة الشبان تؤثر سلبيا على مشاركة المرأة.

أما بالنسبة لنتائج المقاربة الثانية، فتبرز الأثر السلبي لعدد من العوامل على مشاركة المرأة في سوق العمل مثل دخل الأسرة، والعدد المرتفع للأطفال، وأهمية الهيمنة الذكورية، وعدد الأشخاص البالغين في الأسرة، ونسبة البطالة، وأهمية نسبة العمل في القطاع الفلاحي، وانخفاض مستوى تعليم المرأة. وهناك عوامل أخرى تعمل لصالح نشاط المرأة مثل المستوى العالي من التعليم لدى سكان كل جهة إدارية، وهيمنة عدد النساء داخل نفس الأسرة، وأهمية حصة مناصب الشغل في قطاع الخدمات، إلى جانب القرب من الشبكة الطرقية.

وعلى ضوء تحليل عدم المساواة بين الجنسين المدروسة في الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب، يبرز الفصل الرابع الجهود التي تبذلها السلطات العمومية لإغناء الترسانة القانونية والتشريعية والتنظيمية، وكذا الإطار المؤسساتي الوطني للحد من عدم المساواة بين الجنسين.

وفي هذا الصدد، تم إيلاء أهمية خاصة للتجربة المغربية للميزانية المبينة على مقاربة النوع كإحدى الأدوات العملية التي أثبتت جدارتها دوليا بشكل يمكن من تقوية الآليات المتاحة لدى السلطات العمومية لمتابعة / تقييم السياسات العمومية وفق مقاربة النوع الاجتماعي.

وقد سمح مسلسل تنفيذ ميزانية النوع للمغرب بالحصول على عدة أدوات تحليلية (أدلة وكتيبات خاصة بهذه الميزانية، وتقارير حول الميزانية المبنية على النتائج والتي تأخذ بالاعتبار مقاربة النوع)، وكذا بتعزيز آليات متابعة وتقييم السياسات العمومية بالنظر إلى الالتزامات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين. هذه الدينامية المتواصلة لتحقيق الإدماج المنهجي لبعد النوع تم تعزيزها في 2015 بالمصادقة على القانون التنظيمي الجديد للمالية الذي يؤكد على إدماج بعد النوع في عمليات البرمجة والمتابعة / التقييم التي تقوم بها القطاعات الوزارية.

الفصل الخامس يتناول تقييما لمقاربة النوع في السياسات العمومية التي وضعها المغرب. حيث يبرز البرامج العمومية الرئيسية التي تم تنفيذها لتعزيز المساواة بين الجنسين، وخاصة في ما يتعلق بمأسسة ثقافة المساواة، ومحاربة العنف ضد المرأة، وتعزيز تمثيلية المرأة في مراكز صنع القرار، والحصول على الشغل، والتعليم، والصحة، والبنيات التحتية الأساسية. كما يحلل أثر هذه البرامج، وكذا سبل المضي قدما في ما يخص مأسسة بعد النوع في السياسات العمومية الناشئة بالنظر إلى السياق الحالي المطبوع، على الخصوص، بدستور جديد، وبالمصادقة على قانون تنظيمي جديد للمالية.

ويقترح الفصل السادس بناء على البيانات والحقائق المجردة حول عدم المساواة بين الجنسين في المغرب والتي تم إحصاؤها في الفصول السابقة، نموذجا لأجيال متداخلة ومتباينة حسب الجنس بغرض قياس أثر القرارات العمومية على المساواة بين الجنسين، وعلى النمو الاقتصادي في المغرب. وتسمح بنية هذا النموذج بضبط الدينامية الموجودة بين الأعراف الاجتماعية، وعدم المساواة بين الجنسين داخل الأسرة، وفي سوق العمل، وفي القدرة على التفاوض لدى المرأة عند اتخاذ القرارات الأسرية، وتوزيع وقت الزوجين، والنمو الاقتصادي.

وهكذا تنقسم المتغيرات المحصل عليها إلى كتل مختلفة هي: الأسرة، والإنتاج المنزلي، والإنتاج التجاري، وتراكم الرأسمال البشري، والنشاط الحكومي، والقدرة التفاوضية للمرأة، والأعراف الاجتماعية، وعدم المساواة بين الجنسين. وقد تم استخدام نموذج معياري لدراسة أثر السياسات العمومية المؤيدة لمقاربة النوع على عدم المساواة بين الجنسين، وعلى النمو الاقتصادي في المغرب. وتتعلق دراسة المحاكاة هاته بالحد من الأحكام التمييزية ضد المرأة في سوق العمل، وإعادة توزيع أوقات الأمهات لصالح الفتيات، والرفع من القدرة التفاوضية للنساء داخل الأسرة.

وتشير النتائج، بوضوح، إلى الأثر الإيجابي للإجراءات المبنية على مقاربة النوع على معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي (حسب السيناريو المعتمد) إلى زيادة قدرها ما بين 0،2 و 1،95 نقطة مئوية كإيقاع سنوي.

وبناء على التحليلات المنجزة في مختلف الفصول، يقترح الكتاب آثارا ملموسة بالنسبة للسياسات المبنية على مقاربة النوع والتي يمكن أن تكون ذات فاعلية أكبر إذا استطاعت التأثير على ثلاثة عناصر رئيسية هي: الحد من الأحكام التمييزية ضد المرأة في سوق العمل، والرفع من القدرة التفاوضية للنساء داخل الأسرة، وإعادة توزيع أوقات الأمهات لصالح الفتيات. وقد يؤدي الجمع بين هاته الإجراءات إلى الدفع، بشكل أفضل، بمسلسل إدماج المرأة في سوق العمل.

ويبقى من المؤكد أن هذا العمل الرائد على الصعيد الوطني والجهوي، سواء من حيث نوعيته أو مقارباته المنهجية، سيثري المعرفة والخبرات التي راكمتها مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة المالية على مستوى ميزانية النوع. وهو عمل يندرج، بالمناسبة، في إطار منهج للتفكير تسير عليه المؤسستان معا لرفع تحدي تحقيق نمو مستدام وعلى المدى الطويل للاقتصاد المغربي، وذلك عبر صياغة توصيات ملموسة ترمي إلى إدماج أفضل للمرأة في مجال الإنتاج.